



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٩٧٩/٣/٢٢

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ مجلس الشعب يوافق من حيث المبدأ على مشروع قانون المجتمعات الجديدة :

خريطة جديدة لتنمية مصر تستهدف حل المشكلة السكانية

المدن الجديدة تضم مجتمعات متكاملة الخدمات للحد من الهجرة للقاهرة والاسكندرية

وافق مجلس الشعب في اجتماعه امس برئاسة الدكتور صوفى ابو طالب من حيث المبدأ على قانون المجتمعات العمرانية الجديدة ، كما وافق على مجموعة من مواد المشروع التي تصل الى ٥٠ مادة . وأعلن المهندس حسب الله الكفراوي وزير التعمير أن الوزارة تعد حاليا - بكليف من الرئيس أنور السادات - خريطة لمصر تمهيدا للنزول الى مواقع التنمية الحقيقية ، وسوف يشمل ذلك الاحياء القديمة ، وقال ان سياسة الوزارة تقوم على محورين : الاول يستهدف حل المشكلة السكانية حول مدينتى القاهرة والاسكندرية (١) والثانى يمتد الى الخارج على ساحلى البحرين الاحمر والمتوسط .

وبدأت المناقشة بكلمة العضو هسنعيد عمار فقال : ان المشروع يأتى لتنظيم حالة تعالج موقفا عاجز مماه المحافظات من استيعاب أى زيادة جديدة فى السكان . وقد بدأت هذه الزيادة فى النزوح الى القاهرة ، وقد بلغت نسبة النزوح من المحافظات ٦٤٪ وهذا يعطى مؤشرا خطيرا من الوضع السكانى فى مصر ، والمشروع يحقق ميزات كبيرة ، وفى سبيل أن يأتى عملنا متكاملًا فلا بد أن تشمل هذه المدن الجديدة تكاملا فى كل مشروعات الخدمات .

وطالب الدكتور احمد ابو اسهايل بعمل حزام حديدي حول المدن الكبرى المزدحمة بالسكان حتى لا يمتد العمران أكثر مما هو عليه الآن وبالتالي يزداد التكدس السكانى فى هذه المدن ويجب عدم اقامة أية انشاءات حول المدن القائمة .

وطالب البرت برسوم سلامة بأن يكون الهدف من المشروع انشاء مجتمعات حضارية جديدة وليست مراكز خصوصًا واننا مقبلون على انفتاح اقتصادى وزيامى وصناعى وطالب بوضع خطة قبل انشاء المدن .

المهندس الكفراوي أكد أن التخطيط سابق للتنفيذ (٢) وقال (ان هناك إتفاقا مع فرنسا لدراسة منطقة ساحل البحر الاحمر ، واتفاقا آخر مع الحكومة اليابانية لدراسة منطقة السد العالى كما يتم الآن تجبيع كل ماكتب من سيناء



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

للاستفادة بها في تنفيذ هذه المشروعات
وطالب ممتاز نصار بأن تنشأ
مجتمعات زراعية وصناعية قبل إنشاء
المجتمعات السكانية ؛ لأن سياسة
إنشاء المدن أساساً تقوم على مناطق
جذب لتخفيض الضغط على مواقع
المدن الكبيرة ، إلى جانب التخفيف على
المرافق المتداعية .
ووافق المجلس على مشروع القانون
بن حيث المبدأ ، وبدأ في مناقشة مواد
مادة مادة .